

تقرير المراجع المستقل
إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة ميار القابضة - شركة مساهمة سعودية ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، والقواعد الموحدة للدخل والدخل الشامل، الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقواعد الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعةنا للقواعد المالية الموحدة، كما أنها التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقواعد المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقواعد المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

تقرير المراجع المستقل (تممة)
 إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
 (شركة مساهمة سعودية)

أمور المراجعة الرئيسية (تممة)

أمر المراجعة الرئيسي	القيمة الدفترية للشهرة	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة الدفترية للشهرة ٤٧,٣٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣: لا شيء). وتعلق الشهرة بالاستحواذ على شركة التركيبات والتتشغيل والصيانة السعودية للمقاولات وشركة المصاعد الذكية.	قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة التالية فيما يتعلق بتقييم الإدارة للانخفاض في قيمة الشهرة:	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى ملاءمة نموذج تقييم الانخفاض في قيمة الشهرة الذي اتبعه المجموعة في ضوء متطلبات معيار المحاسبي الدولي ٣٦، الاستعانة بالمتخصصين لدينا لتقييم مدى معقولية عمليات احتساب القيمة الحالية والافتراضات الأساسية، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم المستخدمة، اختبار دقة وملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في النموذج بالرجوع إلى الأدلة الداعمة، بما في ذلك الميزانيات المعتمدة، والنظر في مدى معقولية هذه الميزانيات من خلال مقارنة النتائج التاريخية للمجموعة وأدائها مع تلك الميزانيات، إجراء تحليل الحساسية لافتراضات الرئيسية، ولا سيما معدلات نمو المبيعات ومعدلات الخصم، للتأكد من أن أي تغيرات سلبية محتملة بشكل معقول في الافتراضات الرئيسية لن تسبب في زيادة القيمة الدفترية للشهرة عن القيمة القابلة للاسترداد؛ و • تقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاح عن الافتراضات والأحكام الرئيسية والحساسية.

**تقرير المراجع المستقل (تممة)
 إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
 شركة مساهمة سعودية)**

أمور المراجعة الرئيسية (تممة)

إثبات الإيرادات	أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
<p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت المجموعة بإثبات إيرادات قدرها ٤٤٨ مليون ريال (٢٠٢٣: ٣٥٥ مليون ريال سعودي).</p> <p>وتمثل الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء لتركيب المصاعد والسلالم الكهربائية أحد مصادر الإيرادات الهامة للمجموعة. ونقوم المجموعة بإثبات الإيرادات من هذه العقود باستخدام طريقة نسبة الإنجاز. ويطلب تحديد نسبة الإنجاز استخدام الأحكام والتقديرات الهامة مثل تقييم التكاليف المتبدلة إلى التكلفة الإجمالية للعقود وأداة تحديد العقود الخاسرة. وتتضمن الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالعقد تقديرات حيث أن إجمالي تكلفة العقد تعتمد على عوامل مختلفة من بينها تقدير تكاليف المواد والعمال.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية حيث أن نسبة الإنجاز تتضمن استخدام الأحكام والتقديرات الهامة من قبل إدارة المجموعة.</p> <p>تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمجموعة بشأن إثبات الإيرادات في إيضاح ٤(ن)، وتم الإفصاح عن التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات الإيرادات في إيضاح ٢-٥، وتم تقديم الإفصاحات ذات الصلة بالإيرادات في إيضاح ٢٣ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.</p>		<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين أمور أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم آلية تقدير المجموعة (بما في ذلك الموافقة على ميزانية العقد ومراقبة تكاليف المشروع وأنشطته، ومراجعة الإدارة وموافقة العميل على مرحلة الإنجاز المحققة في المشروع)، المستخدمة في تحديد مبالغ الإيرادات والتكاليف المثبتة في القوائم المالية الموحدة. • التحقق، على أساس العينة، من الشروط التعاقدية وحالات العمل لعقود العملاء، إلى جانب مناقشة الإدارة والتحقق من إثبات إيرادات العقود وفقاً لنسبة الإنجاز لكل عقد والتي يتم قياسها بمرحلة إنجاز الأنشطة المادية. • تنفيذ إجراءات تحليلية لمقارنة الإيرادات وإجمالي هامش الربح مع ما تم التقرير عنه في الفترات السابقة لتحديد التقلبات الجوهرية والحصول على تفسير من الإدارة حول تلك التقلبات. • تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة معأخذ طبيعة وقيمة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء وتوضيحت إثباتها بعين الاعتبار.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ إن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤ متوفراً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلىأعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا تكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحكومة.

**تقرير المراجع المستقل (تممة)
 إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
 (شركة مساهمة سعودية)**

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية الموحدة
 إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهريٍ ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفيه المجموعة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.
 إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة
 تمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة كلّ خالية من تحريفٍ جوهريٍ ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عاليٌ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريفٍ جوهريٍ موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعة، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكمجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تلقي المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريفٍ جوهريٍ ناتج عن غش أعلى من الخطير الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل (تممة)
 إلى المساهمين في شركة ميار القابضة
 (شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تممة)

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتبعنا علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستثمار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقدير العرض العام، وهيكل ومحفوظ القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
 - الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة حسابات المجموعة. ونطلب المسؤولون الوحيدة عن رأينا في المراجعة.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحكومة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوكيل المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.
- كما أنها نقوم بتزويد المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصيغة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وتقديم ضوابط الالتزام ذات العلاقة، إذا تطلب ذلك.
- ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، تحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن اللحد واليحيى محاسبون قانونيون

صالح عبد الله اليحيى
 محاسب قانوني
 ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ١١ شوال ١٤٤٦هـ
 (٢٠٢٥) ابريل ٩٠

